مقترحات وتوصيات

الحلقة النقاشية حول "المشكلة السكانية وحقوق الإنسان"

السبت 2 سبتمبر من 12 ظهراً إلي 2 مساءً

بمقر المجلس القومي لحقوق الإنسان بالتجمع الخامس

مقدمة:

عقد المجلس القومي لحقوق الإنسان حلقة نقاشية بعنوان "المشكلة السكانية وحقوق الإنسان" يوم السبت 2 سبتمبر 2023بمقر المجلس بالتجمع الخامس ،وذلك استعداداً للمؤتمر الدولي للسكان والصحة والتنمية تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية فى الفترة من 5 إلي 8 سبتمبر 2023 والذى يأتي تجديداً لالتزامات مصر بالوفاء بحقوق مواطنيها والارتقاء بالخصائص السكانية وخاصة للفئات الاولي بالرعاية .

افتتحت أعمال الحلقة النقاشية السفيرة مشيرة خطاب رئيسة المجلس, د. ايمن زهري، عضو المجلس مقرر الحلقة النقاشية، بحضور السادة أعضاء المجلس د. محمد ممدوح ، رئيس اللجنة الاقتصادية ، د. وفاء بنيامين، رئيسة اللجنة الاجتماعية، د. نهى بكر، رئيسة اللجنة الثقافية، د. نيفين عبيد، مقررة لجنة القضية السكانية بالحوار الوطني، وممثلي وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة والسكان، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، ولفيف من الأساتذة والخبراء المعنيين بالقضية السكانية،

تناولت الحلقة النقاشية على مدار ثلاث ساعات المحاور التالية :

- موقف السكاني الحالي فى مصر،
- القضية السكانية و الحوار الوطني ،
- الآثار السلبية للمشكلة السكانية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وتم تسليط الضوء على العلاقة بين المشكلة السكانية وحقوق الإنسان، والارتباط بين الزيادة السكانية والتركيب العمري للسكان علي كافة مناحي الحياة، والآثار السلبية المرتبطة بالزيادة السكانية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأهم الدروس المستفادة في مجال معالجة المشكلة السكانية، وتبادل الآراء والخبرات فى هذا الشأن، وانتهت الحلقة النقاشية إلي العديد من التوصيات الخاصة بمعالجة القضية السكانية والتقليل من آثارها السلبية، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية.

المقترحات والتوصيات:

1. التأكيد على أن الزيادة السكانية بشكلها الراهن من أبرز التحديات التي تعوق التمتع بحقوق الإنسان وتوفير مقومات الحياة الكريمة، فهي تُجهض جهود الدولة لتحقيق التنمية، كما أن لها تأثير مباشر على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء .
2. النظر في سياسات التنمية الموجهة الي المحافظات الاكثر فقرا والتي هي الاعلى انجابا، وإعادة النظر في مخصصات الإنفاق على سياسات الحماية الاجتماعية وخاصة المخصصة للخدمات الصحية المحلية واللامركزية، بما يسهم في تغيير قناعة المواطنين من الجنسين في النظر الي المستقبل بضمانات امنة من المعيشة الكريمة والرفاهة والتخلي عن تعدد الإنجاب كدلالة للأمان الاجتماعي والاقتصادي.
3. ضرورة إصدار البيانات بصورة دورية و إتاحة الحصول عليها، واصدار المزيد من البيانات السكانية النوعية، و وضع البعد اللامركزي والمحلي في عمل المسوح والتحليل الإحصائي للكشف الدائم عن مدى تأثير التدخلات المعنية بضبط مرات الإنجاب والتباعد بينها، وذلك حتى يتسنى اتخاذ التدابير اللازمة وفقا للمقدمات والدلائل العلمية الديموغرافية الصحيحة.
4. اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية القومية للسكان 2015 – 2030 التي تهدف إلى ضبط النمو السكاني و تحقيق التوازن مع معدل النمو الاقتصادي، وغيرها من خطط قومية ذات صلة من وعاء الموازنة العامة للدولة، وتوفير الموارد الفنية والمالية اللازمة، مع ضرورة إنشاء قاعدة بيانات دقيقة وكافية يمكن الاعتماد عليها في تقييم الموقف التنفيذي، واضافة مؤشرات لقياس لأثر، وإيجاد إطار عام للمتابعة والتقييم ملزم لكافة الوزارات والجهات الشريكة لتقييم معدلات التنفيذ ، واصدار التقارير الدورية فى هذا الشأن .
5. إقرار مشروع قانون المجلس القومي للسكان، لكى يتمتع بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال الفنى والمالى والإدارى ، وإعادة هيكلته حتى يتسنى له القيام بدوره على أكمل وجه و منحه كافة الصلاحيات والامتيازات اللازمة لرقابة ومتابعة تنفيذ السياسات الخاصة بالزيادة السكانية.
6. اتخاذ كافة التدابير اللازمة للتصدي لظاهرة الزواج المبكر، والتوعية بحقوق الصحة الانجابية بكافة المحافظات والأماكن خاصة المناطق النائية والمحافظات الحدودية، مع تفعيل النصوص القانونية التي تجرم زواج الأطفال والقاصرات و عدم توثيق عقد الزواج، بالإضافة إلى النظر فى رفع سن الزواج .
7. تقديم الرعاية اللازمة للنساء الحوامل، خاصة في الشهور الأولى من الحمل، وتخصيص التغذية الواجبة في الشهور الأولي لتجنب تنامي معدلات التقزم بين الأطفال، وتدني مستوى التحصيل الدراسي للطفولة المبكرة.

8. توفير وتيسير الحصول علي خدمات تنظيم الأسرة، وتوفير الوسائل اللازمة لتنظيم النسل بالمجان وإشراك جميع المستشفيات في برنامج تنظيم الأسرة، وزيادة أعداد الأطباء المتخصصين في تنظيم الأسرة ، وتأهيل وتدريب أفراد هيئة التمريض والأخصائيين الصحيين على تقديم المشورة الصحية لسداد العجز في أعداد الأطباء في المناطق الريفية، واتخاذ ما يلزم من تعديل تشريعي لهذا الشأن . مع ضرورة عودة دور ومكانة الرائدات الريفيات وتمكينهم من تقديم التوعية اللازمة حول وسائل تنظيم الأسرة المختلفة.
9. التأكيد على إلزامية التعليم، والعمل على تأهيل المعلم وتطوير المدارس الحكومية والمناهج التعليمية لتصبح بمثابة منارة تربوية تعليمية وثقافية جاذبة للنشء، ومع ضرورة تجريم كافة أشكال عمالة الطفل اثناء العام الدراسي، وتفعيل نصوص القانون التعليم فيما يتعلق بانقطاع الطلاب عن المدرسة ، مع النظر فى امكانية تغليظ العقوبة ، وقانون الطفل فيما يخص عمالة الأطفال.
10. اطلاق حملات توعوية وتثقيفية، لخفض عدد السكان وتنظيم الإنجاب، خاصة فى المناطق العشوائية، والنائية، مع ضرورة استهداف الجنسين فى التوعية بوسائل تنظيم الاسرة، والترويج لمفهوم الاسرة الصغيرة ومردوده النافع على الأسرة على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها ، وأن تنظيم الأسرة هو الضامن الأساسي لتوفير حياة كريمة لأفراد.، وتقديم رسائل تقدمية ومستنيرة حول مفهوم المساواة بين الجنسين وتشاركية القرار الانجابي في الاسرة، ومواجهة الأفكار الرجعية والتأويلات السلبية لبعض المعتقدات الخاطئة.
11. تبني الدولة لمفهوم الأسر النموذجية، وتقديم حوافز اقتصادية للأسر التي تلتزم بإنجاب طفلين كحد أقصي كتوفير فرص عمل، أو تقديم استشارات فنية للبدء في تنفيذ مشروعات صغيرة وذلك بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومنظمات المجتمع المدني، وتوسيع فنطاق مشاركة المرأة فى الأنشطة الاقتصادية المنتجة لتغيير السلوك الإنجابي للأسر.
12. اشراك الشباب في وضع خطط وسياسات السكان من خلال الكيانات الشبابية الفاعلة.
13. التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية للتواصل وتبادل الخبرات للحد من الزيادة السكانية، فضلا عن توسيع نطاق مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجالات تنظيم الأسرة وتقديم الخدمات المرتبطة بها.